المحور الرابع: المدرسة الطبيعية (الفكر الاقتصادي الطبيعي)

تمهيد:
اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أخذوا ينظرون إلى الاقتصاد السياسي على أنه علم كسائر العلوم. فبعد أن كان الاقتصاد فنا وإدارة الموارد الدولة أضحى علماً قائماً بذاته.

قاعدة ولكن الطابع الأساسي الذي تتسم به الأفكار الجديدة والذي يجعلها مناهضة ومناقضة للمركانتيلية هو طابعها الفردي، فهي تستند على المصلحة الشخصية كقاعدة لكل التصرفات الاقتصادية موهي سليمة ، أي الدفاع عن الحرية الفردية والحيلولة دون تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، وقد كان سند هذه الأفكار أن الفعاليات البشرية إنما تحكمها قوانين طبيعية هي التعبير الحي عن الإرادة الإلهية ،ولذلك اصطلح على تسمية المدرسة التي تضمنت تلك الأفكار بالمدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية، حيث سعت هذه المدرسة إلى تقديم نظرية شاملة حول الحياة الاقتصادية مستندة في ذلك إلى محاولة معرفة العلاقات التي تربط الإنسان بالعالم العادي (الطبيعة).

يشترك في الفكر الطبيعي عدد من المفكرين على رأسهم مؤسس المدرسة الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي، فبعد عمر طويل قضاء كطبيب لملك فرنسا لويس الخامس عشر ولحاشيته اهتم بالاقتصاد وهو على أعتاب الشيخوخة ونشر في عام 1758 مؤلفاً بعنوان (اللوحة الاقتصادية) اعتبر حجر الأساس للفكر الفيزيو قراطي وإلى جانب كنة يوجد مجموعة من المفكرين الفيزيوقراطيين مثل ميرابو و ديبون دونيمور وريغيير و الأب بودو.

و هذا ما سنتطرق اليه في بحثنا هذا من خلال التعرف على ماهية المدرسة الطبيعية و نشأتها، مبادئها و روادها، بالإضافة إلى تقويم المدرسة الطبيعية ، نظرياتها و نقدها.

تعريف المدرسة الطبيعية:

الطبيعيون هم مجموعة من العلماء والمفكرين والملاك الزراعيين، الذين أبدوا أفكار الاقتصادي فرانسوا كيناي، الذي يعود له الفضل في وضع أسس ومبادئ هذه المدرسة وعلم الاقتصاد السياسي الحديث، بعد إصداره كتابه "الجداول الاقتصادية سنة 1750 ، وهيمن على الأفكار الاقتصادية في فرنسا إلى لغاية قيام الثورة الفرنسية 1789.

النظام الطبيعي هو ذلك النظام الذي يتألف من القوانين الطبيعية التي يخضع اليها المجتمع، ويسود بشكل علوي إذا احترمت العلاقات الضرورية الناتجة عن طبيعة الأشياء ، فهو نظام يتفق مع الإرادة الإلهية.

وما دامت العلاقات بين الناس تخضع إلى قوانين فالمهم التعرف على هذه القوانين من أجل إفساح المجال لعملها وإزالة كل العقبات التي تعيق عملها.

إن المشاهدة لا تسمح برؤية هذا النظام وهو غير موجود في الواقع المعاش ولكن يمكن أن يكتشف بالفكر والاستدلال والحكمة فمن خلال الاستدلال وضع فرانسوا كنة لوحته الاقتصادية وحاول مع مؤيدوه اكتشاف قوانين النظام الطبيعي.

ويتكون النظام الطبيعي من مجموعة أنظمة التي تحقق الرخاء للجماعة وبما يساعد على ازدهار الزراعة، ويستند هذا النظام الطبيعي إلى فكرة الملكية في صورها المتعددة، ويترتب على ذلك ضرورة احترام هذه الملكية باعتبارها جزء من النظام الطبيعي، وهي تشمل:

1 -الملكية الشخصية وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه، أي الحق في الحرية.

2-الملكية المنقولة: وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.

3-الملكية العقارية وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية. [1]

ثالثا: نشأة وتطور المدرسة الطبيعية:

ظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولفظة الفيزيوقراطية هي كلمة إغريقية مركبة من (فيزي) التي تعني الطبيعة وكراتوس التي تعني حكم أي حكم الطبيعة.

و لقد كان الدكتور فرنسوا كيناي (1674 1774) ابرز رواد مدرسة الطبيعيين حيث بدا حياته العامة بممارسة مهنة الطب ونشر بضعة بحوث في العلوم الطبيعية و لم يبدأ كيناي الاشتغال بالسياسة إلا عندما خطا إلى عتبة العقد السابع من عمره حيث نشر بعض البحوث حول مشكلة الحبوب ثم نشر بعد ذلك أهم مؤلف اقتصادي في عصره وهو الجدول الاقتصادي عام 1758م وقد ناصر كيناي في

[1]- شراقي باية خديجة، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2 ، 2016. ص 3

آرائه وأفكاره العديدة من الكتاب والمفكرين مثل ألميركيزميرابو وديون دي نيمور فألميركيز ميرابو (1715 - 1789) قام بنشر عدة كتب من أهمها نظرية الضريبة 1760 والفلسفة الزراعية 1763 أما ديون دي تيمور فقد كان أصغر أنصار مدرسة الطبيعيين سنا ونشر كتابا هاما عام 1761 باسم " الفيزيوقراطية " وهي تعني حكومة الطبيعة و الجدير بالذكر أن كتاب الفيزيوقراطية كان هو السبب في تعريف مفكري هذه المدرسة باسم الفيزيوقراطيين و إن كان أنصار هذه المدرسة يطلقون على أنفسهم اسم الاقتصاديين ولم يكن وصفهم باسم الفيزيوقراطيين (الطبيعيين) إلا فيما بعد ولقد كان هؤلاء الطبيعيون رغم تميزهم بأسلوبهم الخاص في عرض آرائهم وأفكارهم إلا أنهم كانوا لا يختلفون فيما بينهم حتى في أدق التفاصيل وهذا ما يجعلهم جديرين حقا بالانتماء إلى مدرسة فكرية واحدة لا نظير لها في غيرها من التيارات الفكرية و لكن ليس من شك أن كيناي هو المنبع الرئيسي الأفكار مدرسة الطبيعيين أما بقية الكتاب الاقتصاديين لهذه المدرسة فقد ساروا على منواله.

رابعا: الظروف التي ظهرت فيها المدرسة الطبيعية:

- ظهورها في فرنسا:

حيث كانت الفلاحة متأخرة جدا إذا ما قورنت ببريطانيا.

- أنها تعبر عن تصور فلسفي جديد وظهور طبقة اجتماعية لها منطلقات فكرية ذات بعد أخلاقي وديني للكون ومن هذا النظام الطبيعي. [2]

- قيام المدرسة الطبيعية على إنقاذ المدرسة التجارية التي أهملت الفلاحة وأدى إلى انخفاض أسعارها وذلك بمنع تسويق المحاصيل الزراعية.

خامسا: مبادئ ومرتكزات المدرسة الطبيعية:

يمكن تلخيص أهم مبادئ ونظريات المدرسة الفيزيوقراطية في النقاط التالية:

1- النظام الطبيعي أساس الحرية الاقتصادية :

[2]- شراقي باية خديجة، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2 ، 2016. ص 4

يقول " دي نيمور": " إن الفيزيوقراطية هي علم القانون الطبيعي"، لكم ما المقصود بالنظام الطبيعي؟ وما هو تعريفه؟ كيف العمل للوصول إلى معرفته؟ ما هي الطرق الواجب اتباعها لتطبيقه؟ تعريف النظام الطبيعي.

اعتقد الطبيعيون في ضرورة وجود نظام طبيعي باعتباره نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع، أو بأنه: النظام الذي يؤمن الملكية والأمن والحرية، أو بصورة أدق وأعمق هو النظام الذي أراده الله لسعادة البشر. ... هو النظام الإلهي، وأن القوانين التي ترعى هذا النظام هي قوانين لا مرد لحكمها لأنها من طبيعة البشر والأشياء وهي التعبير الحي عن إرادة الله وإذا ابتعد الناس عن تطبيق هذه القوانين التي تحكم هذا النظام الإلهي فإنه بالضرورة سيعرفون التعاسة والحرمان ويتكون النظام الطبيعي من مجموعة أنظمة التي تحقق الرخاء للجماعة وبما يساعد على ازدهار الزراعة، ويستند هذا النظام الطبيعي إلى فكرة الملكية في صورها المتعددة، ويترتب على ذلك ضرورة احترام هذه الملكية باعتبارها جزء من النظام الطبيعي، وهي تشمل:

- الملكية الشخصية وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه، أي الحق في الحرية.

- الملكية المنقولة وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.[3]

- الملكية العقارية: وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية بناءا على مفهوم الحرية التي يكفلها النظام الطبيعي للأفراد، فمن حق الإنسان حسب الطبيعيين أن يملك ما يشاء ويختار المهنة التي يشاه، باعتبار أن المصلحة الذاتية لا تتعارض مع المصلحة العامة و يعود أصل العبارة المشهورة " دعه يعمل دعه يمر إلى الاقتصادي الفيزيوقراطي إلى فانسون كورني، و التي تبناها لاحقا "آدم سميث" كأساس لفكره الاقتصادي، أما الدولة أو الملك فليس له أي دور اقتصادي أو حق في التدخل في سير التفاعلات الاقتصادية، لأن القوانين التي تضعها الإدارة تغير توازن العلاقات الاجتماعية، لذلك يرون أن دور الملك هو تأمين و حماية النظام الطبيعي من خلال الدفاع عن الحرية، كما نجدهم يصرون على ضرورة تحرير التجارة الخارجية والداخلية و تفسير ذلك أن حرية التجارة تكفل للزارع زيادة دخله، لأن فرنسا كانت قادرة على تصدير المنتجات الزراعية وبالتالي زيادة دخول العمال الزراعيين مع اتساع الأسواق أمامهم.

يعتقد الطبيعيون أن هذا النظام وقوانينه يكتشفان ب "البداهة"، فبالعقل نصل إلى هذه الحقيقة، يقول "آليرسيبه: بأن البداهة هي التي توفق بين المنفعة الشخصية والنفع العام من جهة وبين العدالة من جهة

[3]- شراقي باية خديجة، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2 ، 2016. ص 5

أخرى، بأنها هي التي تضمن اتفاق المصالح بين السلطة والأمة، وهي التي تسمح وتفرض على الإنسان الانصياع لأوامر هذا النظام الطبيعي.

كانت المدرسة الفيزيوقراطية أول من قال بفكرة وجود قوانين ترعى الشؤون الاقتصادية فبالرغم من إرجاعها هذه القوانين إلى القدرة الإلهية ولهذه النقطة أهمية كبيرة تجعل من الطبيعيين أول من أعطى للاقتصاد صفة العلم الباحث عن القوانين التي تنظم شؤونه.

وحددت بذلك منهج وحدود البحث لدى المدارس التي تلتها، الكلاسيكية والماركسية.[4]

2- مبدأ الريع الصافي (الناتج الصافي) (الأرض هي مصدر الثروة):

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد المعدن النفيس كمصدر لها اعتقد الماركانتيليون بأن مصدر الثروة هو الذهب والفضة، و أن الفرد أو الدولة التي تملك أكبر كمية من هاته المعادن هو الثري و الغني، لكن الأمر مختلف بالنسبة للفيزيوقراط، فهم يعتقدون بأن النقود المعدنية ليست إلا ثروة عقيمة و يعرفون الثروة بأنها : كمية من المنتجات التي بإمكاننا أن نستهلك منها ما يطيب لنا و بدون حساب، دون أن يؤدي هذا الاستهلاك إلى شح المنبع الرئيسي لهذه المنتجات"، فالثروة إذا كما يعرفها دي لارفيير هي: مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار لمصدرها ، و لذلك نجد بأن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة، و أن غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصورة المادة، فأنواع النشاط الأخرى غير قادرة على الخلق و إعطاء قيمة جديدة أو ربع صافيا لأنها من قبيل الحرف العقيمة يقول كيناي في هذا الصدد: إن الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمنح الإنسان أكثر، مما يحصل عليه، فالزراعة تضاعف، بينما الصناعة تحول و التجارة تنقل.

- في كل عملية إنتاجية يقوم الإنسان للحصول على سلعة أو رزق لا بد له من إنفاق بعض المصاريف الضرورية لإنتاج تلك السلعة) شراء مواد أولية صرف الوقت اللازم، تسديد أجر العمال...)، و هذه التكاليف لابد له من أن يقتطعها من السلعة المنتجة والمنجزة حتى يحصل على ما يسمى ريعا صافيا لعمليته الإنتاجية، أو بصورة أبسط فالربع الصافي هو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما، و بين نتيجة العملية الإنتاجية التي هي السلعة نفسه، و إن هذا الربع الصافي بهذه الصورة لا تمنحه سوى الزراعة دون غيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى، و سبب ذلك بنظر الفيزيوقراط بسيط فحبة القمح مثلا التي تبذر في الأرض تعطي أضعافا لها، أي الأرض وحدها هي المنتجة للربع الصافي و أن ذلك يعود إلى عمل الخالق الإله، فالزراعة هية من الطبيعة، ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة) جديدة لم تكن موجودة و هي الناتج الصافي.

4- شراقي باية خديجة، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2 ، 2016. ص 6

3-مبدأ دوران الثروة وتوزيع الدخل (الجدول الاقتصادي):

بعد أن بين الطبيعيون كيف أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد من خلال فكرة الربع الصافي، يتطرقون في مستوى أخر إلى تحليل الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الدخل العام الناجم عن الربع الصافي على الأفراد داخل المجتمع، وذلك من خلال استخدام الجدول الاقتصادي الذي وضعه فرانسوا كيناي مستعينا في ذلك بخبرته في ميدان الطب بحيث لجأ إلى تشبيه العملية التي يتم من خلالها توزيع الدخل و دوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الإنسان الدورة الدموية ، و تعتبر نظرية توزيع الدخل من أشهر النظريات التي قدمها الطبيعيون في دراساتهم الاقتصادية و ركزا من خلالها على دراسة الاقتصاد وفق نظرة كلانية تدرس الدخل على المستوى الوطني و ليس وفق نظرة جزئية تركز على دخل الفرد كوحدة للتحليل. فمن خلال الجدول الاقتصادي حاول كيناي أن يبين كيفية توزيع الناتج الصافي ودورانه بين الطبقات في المجتمع، ليقدم لنا بذلك عرض لدورة الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى، أكثر من كون قدم لنا نظرية للتوزيع بالمعنى الحديث فانطلاقا من مبدأ الربع الصافي و تقسيم المجتمع إلى طبقة عقيمة و أخرى منتجة، استطاع كيناي أن يخطط جدولا اقتصاديا يبين فيه كيفية انتقال الثروة من الطبقة المنتجة الزراعية إلى غيرها من الطبقات العقيمة، ثم كيف تعود هذه الثروة إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها أي من الطبقات العقيمة، ثم كيف تعود هذه الثروة إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها أي الزراعية، وهكذا في كل عام من الإنتاج و قد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات:

- الطبقة المنتجة وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.

- طبقة الملاك العقاريين تو هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنجين والطبقة العقيمة.

- الطبقة العقيمة تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، واعتبرت هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظرية الربع الصافي، حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة. [5]

سادسا: رواد المدرسة الطبيعية، تقييمها ونقدها.

I - رواد المدرسة الطبيعية:

[5]- شراقي باية خديجة، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2 ، 2016. ص 8

1- فرانسوا كيناي:

على عكس بودان، فقد اعتبر أن الثروة لا تأتى من السكان ولكن من الزراعة، لأن ارتفاع الثروة يضمن ارتفاع عدد السكان، وبالتالي الزيادة الاقتصادية هي محدد للزيادة الديموغرافية، كما ان هناك فئة سوسيو مهنية مهمة جدا لابد من تكاثرها هي فئة المزارعين والفلاحين، فسر الثروة هو استعمال رأس المال في تطوير الزراعة مع توضيحه أهمية ذلك في تحسين الإنتاجية، بالتالي فإن زيادة الثروة هي الأساس الذي يسمح بالزيادة السكانية للعمل الزراعي مكانة مهمة عند الطبيعيين، فعدد السكان في مجتمع ما يتوقف إلى حد كبير على كمية المنتجات الغذائية الضرورية لإعادة عملية تجدد السكان أشار كيزناي إلى العلاقة بين معدلي نمو السكان لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة موضحا في عدة مرات العلاقة المتواجدة بين النمو السكاني وبين الإيراد الفردي (سعيد النابلسي).

2- فيكتور دوميرابو :

يركز دوميرابو على ان السكان هم مصدر الثروة، على عكس فكرة كيزناي وبالتالي فإن ثروة الأرض لا يمكن تقييمها بدون وجود أشخاص قادرين على العمل في المجال الزراعي واستخراج الثروات. كما يشير أيضا إلى أن الأرض تعتبر رأسمال للإنسان، لذلك فإن الزراعة هي النشاط الأساسي للمجتمع.

3- ريتشارد كانتليون :

يذكر كانتليون قيمة السكان الكامنة في الزيادة إلى مالا نهاية وبذلك يستبق مالتوس في تحليله ويشير أيضا إلى المواقع الإيجابية و الوقائية للحد من عدد السكان. إن مالتوس قد تأثر بجيمس ستيوارت، هذا الأخير بدوره تأثر بأفكار كانتليون عن السكان، لذلك يعتبر كانتليون قد ساهم إلى حد ما في قيام نظرية مالتس بخصوص السكان، كما أشار إلى أن وقوع الحروب ما بين الحين والحين تؤدي إلى الإنقاص من عدد السكان و أن الظروف الاقتصادية هي الأخرى تؤثر على الزيادة السكانية من خلال دفع الطبقة العاملة إلى تأخير من الزواج كوسيلة للحد والتقليل من الزيادة السكانية).

تعتمد كتابات كانتليون على شرح المحددات التي تؤثر على السكان، فقد تعرض إلى كمية الموارد الغذائية وأشار إلى أن عدد السكان يعتمد أيضا على التركيبة الاجتماعية، وإنه يمكن لهم التزايد بدون قلق إذا توافرت موارد كافية لتغذيتهم، أخذا كمثال على ذلك الصين كما وضح أيضا أن مستوى الاستهلاك وطريقة العيش يمكنها أن تؤثر على كمية المواد الغذائية، مضيفا بذلك إلى المحددان السابقان محددا ثالثا وهو طبيعة الملاك من حيث وضعيتهم الاقتصادية ودورهم الاجتماعي. [6]

[6]- جون كينيث جالبيرث، تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000. ص 3

II- مزايا المدرسة الطبيعية:

يمكن لنا أن نعدد مزايا مدرسة الطبيعيين التي تزعمها فرنسوا كيناي وذلك فيما يتصل بأمرين أساسيين وضع الاقتصاد السياسي بين العلوم الاجتماعية والنتائج الهامة لآراء الطبيعيين في ميدان الفكر وميدان الواقع.

1- الوضع المستقل للاقتصاد السياسي:

لقد أسهمت مدرسة الطبيعيين في جعل الاقتصاد السياسي علما له استقلالية بين العلوم من صفة التبعية للفلسفة والدين التي كان طابعها المميز في العصور القديمة والعصور الوسطى وكذلك من صفة التبعية للسياسة العملية التي ميزت أبحاث التجاريين في الميدان الاقتصادي.

2- الإنتاج ثروة الأمة:

لم بعد النظر إلى النقود المصنوعة من المعدن النفيس على أنها تشكل الثروة القومية التي تسعى الدولة إلى تركيمها من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات كما كان الحال عند التجاريين بل كانت الثروة عن الطبيعيين تتمثل في الإنتاج الذي عرفوه بأنه العمل الذي يخلق مادة جديدة.

3- المناداة بالمذهب الحر:

يرجع إلى الطبيعيين الفضل في تأسيس المذهب الفردي أو الحر حيث نادوا بترك النشاط الاقتصادي للأفراد حرا من أية قيود تفرضها الدولة عليه وإدارة هذا النشاط وفقا للمصالح الذاتية للأفراد وعلى أساس المنافسة الجارية بينهم واقتصار مهمة الدولة على الأمن والعدالة والقيام بالأشغال العمومية ولقد أخذت المدرسة الكلاسيكية بهذا المذهب إبان القرن 19 وظل سائدا حتى القرن العشرين.

4- انتهاج الأسلوب العلمي في البحث الاقتصادي:

لقد أدرك الطبيعيون أن درجة إنتاجية العمل التي جعلت تحقيق الفائض أمرا ممكنا قد ظهرت في الزراعة ولم يذهبوا إلى أبعد من ذلك غير أن هذه المحدودية في الفكر تتضمن تقدما ملموسا في تطور الفكر الاقتصادي في رأي مؤرخي هذا الفكر ذلك لأنها كشفت على أن الطبيعيين كانوا أول مدرسة فكرية استخدمت في ترابط وتناسق منطقي أسلوب العزل والتجريد كأسلوب علمي في البحث

الاقتصادي ولكن الطبيعيين لم يدركوا حينئذ أنهم اتخذوا أولى خطوات البحث العلمي الأصيل في المجال الاقتصادي. [7]

- III: نقد المدرسة الطبيعية:

لا تعني كل هذه المزايا التي انفردت بها هذه المدرسة أن هذا الفكر يخلوا من نقاط الضعف التي تدعوا إلى توجيه النقد إليه إذ نتلمس أوجه نقدها كما يلي:

1-خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج:

درجة الخطأ في فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج أنهم اعتبروا أن السمة الوحيدة للإنتاج انه ذو طابع ما دي فحسب لان العمل المنتج في رأيهم هو الذي يخلق مادة جديدة أما أي عمل لا يخلق مادة جديدة فهو غير منتج ولكن حسب الفكر الحديث فان الإنتاج هو خلق لمنفعة جديدة أو زيادة منفعة، كما اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي الوحيدة القادرة على خلق مادة جديدة.

2-خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة المفردة:

من الطبيعي أن خطأ الطبيعيين في مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكرة الضريبة المفردة حيث أنهم اعتبروا أن الإنتاج هو خلق لمادة جديدة وان الزراعة هي الوحيدة القادرة على خلق مادة جديدة ولهذا ينبغي إخضاع القطاع الزراعي لوحده إلى الضريبة، لكن الواقع الاقتصادي يؤكد غير ذلك فكل من الصناعة والتجارة تحقق ناتجا صافيا يمكن إخضاعه للضريبة بالإضافة إلى إن الدول في حاجة إلى موارد مالية لتغطية النفقات العامة مما لا يمكن أن تنهض به ضريبة وحيدة هي ضريبة الزراعة ولذلك وجب تعدد مصادر الإيرادات العامة وفوق كل ذلك فانه من غير العادل أن ينفرد النشاط الزراعي لوحده بالعبء الضريبي دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

3-خطأ تركيز الجهد الإنمائي على الزراعة:

أدى الاهتمام البالغ بالزراعة من طرف الطبيعيين إلى إهمال الصناعة في فرنسا في عصرهم ، إذ أنشرت دعوة العودة إلى الطبيعة والحياة الزراعية وبطبيعة الحال فان هذا الاتجاه التنموي لم يكن هو الاتجاه السليم وبالتالي من المزايا العديدة التي كان من الممكن التمتع بها لو أن الصناعة سارت جنبا إلى جنب مع الزراعة في إطار توازني للنمو الاقتصادي وحيث أن الزراعة لا تهتم بعنصر الغرض

[7]- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004. ص 6

فقط وإنما يجب التعاون بين العمل والأرض أي وجود طبقة المزارعين ، فان الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة و أن طبقة رجال الصناعة والتجارة عقيمة و السبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافي وهذا الرأي يعتبر تحول هاما في تاريخ الفكر الاقتصادي إذ انه يمثل ثورة على آراء التجاريين الذين يعتبرون أن طبقة التجار هي الطبقة الوحيدة المنتجة إسنادا إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الوحيد أو الأساسي في اكتساب الدخل القومي .

ولقد رد آدم سميت على آراء المدرسة الطبيعية فيما بعد وقال انه من الخطأ اعتبار أن الصناعة نشاط غير منتج و ذلك لان الصناع أو رجال الصناعة يحققون إضافة إلى المنتج القومي تماما كرجال الزراعة وانه من الخطأ اعتبار أن قيمة ما يستهلكه رجال الصناعة تساوي قيمة المنتجات الصناعية وبناء على ذلك فان كل نشاط يساهم في زيادة الرفاهية المادية يعتبر نشاطا منتجا والعكس صحيح .. ولكن هذا التحديد يعتبر تحديا تعسفيا وذلك لان النشاط الاقتصادي في الواقع يؤدي إلى زيادة السلع المادية بالإضافة إلى الخدمات مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المادية بالإضافة إلى الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية بصفة عامة وبالتالي فان كل نشاط يحقق إشباعا لرغبات المجتمع ويساهم في زيادة الرفاهية بعد نشاطا منتجا.

4-خطأ إخضاع الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية:

الأمور المسلم بها أن الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور على مدار الزمن وتبعا لذلك تتغير القوانين التي تحكم هذه الظواهر فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي غير تلك التي تحكمها في مجتمع زراعي ومن ثم إذا سلمنا بان الظواهر الاقتصادية متغيرة وبالتالي إن القوانين التي تحكم هذه الظواهر متغيرة عبر الزمن ينكشف لنا على الفور الخطأ الذي وقع فيه الطبيعيون عندما اخضعوا الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية التي من بين صفاتها أنها غير قابلة للتغيير. وما نخلص إليه في الأخير أن المدرسة الطبيعية كانت أول مدرسة حاولت دراسة النشاط الاقتصادي من زاوية كلية اجتماعية كما اتخذت من الزراعة نقطة انطلاق كل الأنشطة الاقتصادية (استثمار الأرض) ونادت بإلغاء الحواجز الجمركية وحرية تسويق المحاصيل الزراعية داخليا خارجيا. [8]

[8]- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.

قائمة المراجع :

- شراقي باية خديجة، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، 2016.

- جون كينيث جالبيرث، تاريخ الفكر الاقتصادي -الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي -نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.

- السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2002.

- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984.